أعمال الملتقى الوطني ريادة الأعمال في مجال اقتصاديات الزراعة وآفاق الأمن الغذائي في الجزائر ،المنعقد في 10 ديسمبر 2024

الجامعة المقاولاتية، والاقتصاد الأخضر بين إلزامية التوجه، وتحديات الواقع.

د.عشورمكاوي ،د. لخضربن نويوة.

الجامعة المقاولاتية والاقتصاد الأخضر بين إلزامية التوجه، وتحديات الو اقع.

Entrepreneurship University and Green Economy between the Obligatory Direction and the Challenges of Reality.

1. د. عشورمكاوي (Achour Mekkaoui) عضو مخبر دراسة وتحليل المشكلات الاجتماعية في الجزائر.
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج (الجزائر)/ achour.mekkaoui@univ-bba.dz

2. د. لخضربن نويوة (lakhdar benouioua)، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج (الجزائر)
lakhdar.benouioua@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/ 25 تاريخ القبول: 2025/07/ 07 تاريخ النشر : 08/15/ 2025

ملخص:

تهدف ورقتنا البحثية إلى تبيان فحوى الجامعة المقاولاتية، والاقتصاد الأخضر من الناحية المفاهيمية، وآليات التوجه التي تحتكم للحكامة الراشدة، وعقلنة التخطيط مع إعادة النظر في الإمكانات المتاحة، والاستغلال الأمثل للموارد النباتية، إضافة إلى كشف التحديات التي تستلزم الفهم العميق بغية التوصل لحلول تمكننا من تجاوز مختلف الصعوبات المحتملة ضمن أطر إدارة المخاطر؛ ناهيك تحقيق الغايات على مستوى الجامعة، والمجتمع ككل.

كلمات مفتاحية: الجامعة؛ المقاولاتية؛ الاقتصاد الأخضر؛ الواقع.

Abstract:

Our research paper aims to clarify the content of the Entrepreneurship university, the green economy from a conceptual perspective, the mechanisms of orientation that are governed by good governance, rationalizing planning while reconsidering the available potential, and the optimal exploitation of plant

resources, in addition to revealing the challenges that require deep understanding in order to reach solutions that enable us to overcome the various potential difficulties within the framework of risk management; not to mention achieving the goals at the level of the university and society as a whole.

Keywords: *University; Entrepreneurship; Green Economy; Reality.*

مقدمــة:

ضمن مساقية التحول المجتمعي نحو التصنيع المترتب عنه تمشكلات بيئية تحيلنا إلى إعادة النظر في ممارسات الفاعل الاجتماعي، ومتطلباته المعيشية؛ لذا وجب عقلنة الفعل السوسيو اقتصادي عبر مقصدية العملية التعليمية التعلمية عن طريق مختلف المؤسسات الفاعلة بدء بالمدرسة ختامها الجامعة، هذه الأخيرة حسب ما أسفرت عنه التقارير البريطانية " **LAMBERT & DFES** " المنجزة إبان السنوات الأولى من القرن الحادي وعشرين تحديدا عام 2003م أن الجامعة ذات أهمية نحو المساهمة في التنمية الاقتصادية، حيث يضيف **جاياوارنا – Jayawarna** وآخرون حول مشاركة جامعات عدة في منحة رواد الأعمال " **NES** " التي مكنتها من تصميم برامج مبتكرة قصد دعم أفراد ذوي خلفيات محرومة بغية مباشرة أعمالهم الخاصة[1] عن طريق عملية التعلم الأكاديمي في خضم تضمينية فحوى المقاولاتية عبر مختلف المقاييس، والاختصاصات بهدف الاكتساب المعرفي والتثقيف المقاولاتي إضافة إلى تقديم المشروعات الريادية المقترحة حسب مقتضى حاضنات الأعمال مصحوبة بالأعمال البحثية التي مفادها التمكين الممارساتي، وقابلية التحقق الإمبريقي وفق تراتب تسلسلي خصوصا ذات المنحى الاقتصادي المنسجم بيئيا تحت مسمى الاقتصاد الأخضر الذي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة، وما يتبعها من تمظهرات وظيفية تتجلى في عناصرها الأيكولوجية الملزم الحفاظ عنها خاصة مع التداعيات المترتبة عن عملية التصنيع، والنهج اللاعقلاني في استغلال الموارد الطبيعية؛ مما يجعل المنظومة البيئية على محك الخطر نتيجة الاختلالات المحدثة، ولا يقف هذا الأمر عند السياق البيئي فقط بل يتعدى الوضع المجتمعي بمختلف جوانبه، فوجود الفاعل الاجتماعي مرهون بتواجد بيئته وسلامة منظوماتها؛ لذا ارتئينا ضمن ورقتنا البحثية الموسومة بـ " **الجامعة المقاولاتية**

تصدرعن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج

الرقم الدولي المعياري للدورية (ISSN): 2602-702X

الترقيم الدولي الالكتروني :2773- 2592 :

الإيداع القانوني :ديسمبر 2017

والاقتصاد الأخضر بين إلزامية التوجه، وتحديات الواقع " معالجتها من خلال مجمل الطرح التساؤلاتي أدناه:

- ❖ فيما يتمثل السياق الإصلاحي لكل مفهمة الجامعة المقاولاتية، والاقتصاد الأخضر؟
- ❖ ماهي آليات التوجه التي تحتكم لها الجامعة المقاولاتية نحو الاقتصاد الأخضر؟
- ❖ فيما تتمظهر تحديات الجامعة المقاولاتية ضمن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر؟
- ❖ ما الغايات الممكن تحقيقها من تفعيل دور الجامعة المقاولاتية نحو الاقتصاد الأخضر؟

ضمن الطرح التساؤلاتي أعلاه سنحاول تناولها توصيفيا في خضم مساق تحليلي سوسيو تربوي بيئي اقتصادي مفاده ترابط معرفي علومي بين " علم الاجتماع – التربية – البيئة – الاقتصاد،" ومنه:

1/ الجامعة المقاولاتية:

عند تبيان مفهمة الجامعة المقاولاتية من الناحية الاصطلاحية كطرح حداثي نجد تعريفات عدة نذكر منها طرح **أتزكوويتز – Etzkowitz** الذي يعتبرها تلك المؤسسات الملتزمة بالتنمية الإقليمية الاقتصادية عبر الأكاديميون وصناع القرار؛[2] بينما تنظر لها **أومي زولفا – UMI ZULFA** تلك المدارة على أساس المبادرة نحو ريادة الأعمال، وإنتاج الابتكارات عبر عملية البحث مع تطبيقها في مجال التعليم ورفاه المجتمع،[3] حيث نجد أن مرتكز الجامعة المقاولاتية محاولة تحقيق التنمية السوسيو اقتصادية من خلال عملية التعلم الأكاديمي المحتكم لبلورة التثقيف الريادي في مجال الأعمال، وإدارة المشاريع ذات الاشتغال الفرداني أو المساهمات التعددية عن طريق مختلف الهيئات، والمؤسسات خصوصا ذات الطابع الربحي المحصل للرأسمال، والتمويل الذاتي؛ لذا يمكن القول أن الجامعة المقاولاتية ضمن طرح سوسيو تربوي بأنها المؤطرة للمجتمع الأكاديمي في خضم عملية التعلم، والتوجيه نحو الاشتغال الريادي عن طريق

حاضنات الأعمال ودار المقاولاتية، إضافة إلى التنسيق بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق الرفاه المجتمعي.

2/ الاقتصاد الأخضر:

ضمن السياق المفهمي حول الاقتصاد الأخضر من الناحية الاصطلاحية نستدل بالتعريفات أدناه:

- وفق **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** الذي مؤداه تحسين رفاهة الإنسان، والمساواة الاجتماعية مع الحد من المخاطر البيئية؛ ناهيك عن ندرة الموارد البيئية.
- تنظر له **الوكالة الأوروبية للبيئة** بأنه مشتغل تنظيمي للأنظمة السوسيو اقتصادية قصد تمكين المجتمع من أجل العيش الجيد ضمن حدود الكوكب.[4]
- حسب طرح **لوازو – Loiseau** وآخرون المحقق للتنمية المستديمة في خضم العلاقة ارتباطية بين البيئة والاقتصاد.[5]

نجد من خلال السياق الاصطلاحي أعلاه المتمحور حول الاقتصاد الأخضر أن **برنامج الأمم المتحدة** ركز في مفهومه عن رفاه الإنسان المتضمن مختلف الجوانب الحياتية له، وارتباطه المجتمعي مع الآخرين عبر المساواة الاجتماعية من خلال تحقيق تكافؤ الفرص، ونيل الحقوق، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار المسائل البيئية سواء كان الأمر متعلق بالموارد المتاحة أو التحديات المصحوبة عنها؛ بينما الوكالة الأوروبية للبيئة اهتمت بتحقيق الحالة المعيشية الجيدة وفق محدودية الإمكانات البيئية محل التواجد.

أما تعريف **لوازو – Loiseau** وآخرون نظم عن تحقيق التنمية المستديمة التي تراعي إزدواجية العلاقة الارتباطية بين البيئة كمصدر للموارد الطبيعية الطاقوية، والاقتصاد المحقق للحاجات

المجتمعية عبر عملية التصنيع، ومنه يمكن القول أنّ الاقتصاد الأخضر هو نهج الاشتغال التصنيعي التجاري المتماشي مع الأوضاع البيئية من حيث الانسجام والمحافظة.

3/ توجه الجامعة المقاولاتية نحو الاقتصاد الأخضر:

تحتكم أطر التوجه الاقتصادي الأخضر من طرف الجامعة المقاولاتية فيما يجب أن يكون لـ:

❖ **الحكامة الراشدة:**

مؤداها الإنصاف السلطوي المثمن للجهود المبذولة من طرف الفاعلين الأكاديميين دون تحيز مصلحي أو محسوبية منفعية، حيث تسفر الحكامة الراشدة عن العدالة التوزيعية في أخذ الامتيازات، والشفافية في خضم معالجة مختلف القضايا المرتبطة بريادة الأعمال، والتوجهات الاقتصادية ذات البعد الأيكولوجي عن طريق تبيان الموارد المتاحة، وقيمها التثمينية مع إعطاء الأولوية للنشاطات الأقل ضررا للبيئة؛ ناهيك عن اتخاذ قرارات انسجامية مسعاها الاهتمامي المحافظة على التنوع البيئي، ومختلف عناصرها المتضمنة؛ بالتالي تحيين النخبة الأكاديمية إلى وضع مشروعات ذات نفع سوسيو بيئي تنم عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة والمجتمع.

❖ **عقلنة التخطيط:**

بداية يشير **ديكسون – Dixon** أن عملية التخطيط الجيدة تسهم في:

- تحسين النهج الرقابي من خلال قياس النتائج المراد تحقيقها بالفعل عبر مسعى معياري محدد.
- جعل العمليات التنظيمية أقل تكلفة.

- تركيز الاهتمام حول الأهداف التنظيمية في خضم التحقق الإمبريقي.
- تفادي الآثار الانعكاسية المترتبة عن الوضعيات المتوقعة، والتغيرات المحتملة.(6)

حسب الطرح أعلاه تنظم عقلنة التخطيط عن الدراسات الفهمية المعمقة المنوطة بالمشروعات الريادية التي تستوجب مراعاتها للبعد الأيكولوجي، وذات إسهام اقتصادي تتوزع عبر مرحليات تقييمية مفادها تحديد نسبة التقدم الاشتغالي وفق معايير محددة، حيث تأخذ بعين الاعتبار عملية عقلنة التخطيط ثلاث عناصر رئيسة موضحة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (01): مخطط مثلثي تصويري يوضح عناصر عملية عقلنة التخطيط.



المصدر: معد من طرف الدكتور عشور مكاوي.

حسب مقتضى فحوى الشكل رقم (01) يستدعي بناء المشروع الريادي في خضم عملية عقلنة التخطيط مراعاة المستلزمات الإشتغالية المسفرة عن مختلف الاحتياجات

اللازمة سواء كانت مواد أولية أو تصنيعية تركيبية ثم الموارد البشرية المحددة للاشتغال المشروعي اللازم، إضافة إلى التقدير المالي، وتحديد مصادر السيولة يليه المحددات المجتمعية التي تنطلق من طرح تساؤلي مفاده هل المشروع يستجيب لحاجات المجتمع وطبيعته المرجعية من حيث القبول أو الرفض؟

أما المتطلبات البيئية مقصدها تمظهرات المكان، والارتباطات البيئية المنوطة بالمشروع، حيث هناك مشاريع تستدعي موارد طبيعية متجددة وجب أن تكون محلها أو بالقرب منها خفضا للتكاليف.

❖ **النظر في الإمكانات المتاحة:**

تقتضي دراسة المشروع، ومدى قدرة الجامعة المقاولاتية على تحقيقه واقعيا عن طريق تحديد الإمكانات الحالية مع الممكن توفرها مقارنة بالتقدير الكلي الملزم له خصوصا في ظل التداعيات المناخية، والوضع الاقتصادي الدولي المتأزم مع زيادة الاحتياج المجتمعي، حيث تتعلق الإمكانات المتاحة بـ:

- الموارد البشرية محصلتها توفر العمالة المشتغلة.
- المواد الخام أو المصنعة ضمن عملية التركيب.
- الوسائل والمعدات.
- المصادر الطاقوية الطبيعية أو المنتجة.
- منافذ التمويل المطلوبة للتغطية.

❖ **الاستغلال الأمثل للموارد النباتية:**

تصدرعن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج

الرقم الدولي المعياري للدورية (ISSN): 2602-702X

الترقيم الدولي الالكتروني :2773- 2592 :

الإيداع القانوني :ديسمبر 2017

بداية تسفر **كوي ينغنو** – 女崔莹 وآخرون ضمن توجه الصين نحو البناء الحضاري الأيكولوجي أن المياه العذبة، والجبال المخضرة أصول لا تقدر بثمن[7] خصوصا في ظل التغيرات المناخية التي نجم عنها تداعيات عدة على المستوى العالمي وتأثر الغطاء النباتي، ففي خضم هذا الطرح يتعين تبيان الموارد النباتية المتاحة مع درجات توفرها المكاني، وظروف تواجدها المناخي؛ ناهيك عن طبيعة التربة الملائمة لها، حيث تتعلق الموارد النباتية بمسألة الغذاء، ومصدرية الطاقة، إضافة إلى عملية التصنيع التي تستوجب التوفيق بين الاحتياج الاقتصادي، والتمظهر الوجودي ضمن مقصدية المطلب الأيكولوجي.

❖ **الاستشراف وإدارة المخاطر:**

تسفر عن التوقعات المحتملة فيما سيكون من وضعيات سوسيو بيئية، وتغيرات اقتصادية سواء في حالتها الاتزانية أو التحديات الممكن مواجهتها عبر بدائل عدة ذات خسائر أقل خصوصا أن التمظهرات الحالية تحيلنا لاحتمالات لا مفر منها على مستوى الاحتدام العسكري الدولي من أجل تحصيل الموارد الطبيعية، ونقص الغذاء بالأخص الأساسي منه، إضافة إلى المياه الصالحة للشرب.

4/ تحديات الجامعة المقاولاتية في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر:

ينظم توجه الجامعة المقاولاتية نحو الاقتصاد الأخضر عن جملة التحديات المستبينة كالآتي:

❖ **مسألة تفعيل ممارسة الجامعة المقاولاتية:**

تصدرعن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج

الرقم الدولي المعياري للدورية (ISSN): 2602-702X

الترقيم الدولي الالكتروني :2773- 2592 :

الإيداع القانوني :ديسمبر 2017

عند النظر في واقعية الممارسة الأكاديمية نجد أن الجامعة المقاولاتية تقتصر على وجود دار المقاولاتية، حاضنة الأعمال وتعليمية المقاولاتية عبر مختلف التخصصات إلا أنه غير كافي ضمن مسألة التفعيل، وإن وجدت الابتكارات تكون نماذج مصغرة غير قابل لتوسعة نتيجة ضعف التمويل المالي، وإشكالية التسويق لها، إضافة إلى وجود بحوث تخضع للطرح المقاولاتي؛ إلا أنها حبيسة الرفوف المكتبية دون الاستفادة من محتواها ومحاولة تطبيقها واقعيا؛ ناهيك عن سوء توظيف التعاون الخارجي عبر مختلف الهيئات والمؤسسات المجتمعية.

❖ **الاقتصاد الأخضر بين سوء التخطيط واللا مبالات:**

يتمظهر من خلال مساقات عدة تنظم عن التوجهات المادية، وتحصيلها بشكل مكثف دون الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية من حيث سوء استخدام المساحات الخضراء، والأراضي الصالحة للزراعة، هذه الأخيرة في الحالة الإنتاجية يتم التركيز على الكم باستخدام كيماويات ذات تأثير في مستوى الجودة، إضافة إلى هيكلة الجامعة التي لا تستجيب للبعد الأيكولوجي ضمن مقصد البناء الصديق للبيئة.

❖ **إشكالية ربط الجامعة بالاقتصاد الأخضر:**

تتمثل بالدرجة الأولى في واقعية الممارسة الأكاديمية خاصة تلك المرتبطة بالعلوم الزراعية، والبيئة عموما التي تبقى تنظيرية دون التوظيف التطبيقي للمعارف المحصلة ناهيك عن ندرة المشاريع الخضراء الممكن تبنها من طرف الجامعة سواء من حيث تبلور الفكرة أو الاشتغال الممارساتي.

تصدرعن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج

الرقم الدولي المعياري للدورية (ISSN): 2602-702X

الترقيم الدولي الالكتروني :2773- 2592 :

الإيداع القانوني :ديسمبر 2017

❖ **إعادة النظر في مقصدية إدارة المخاطر:**

عند بناء الميزانيات غالبا يتم التركيز عن التكاليف المصروفة، وفائدة رأسمال المتبقي؛ بينما حصيلة المخاطر المحتملة ذات اعتماد هامشي، وهنا إدارة المخاطر ليست مجرد توقعات قولية أو ما يتعلق بالصيانة والتصليح؛ بل تستند لاحتمالات اشتغالية ذات تكلفة عيانية حسب طبيعة ودرجة المخاطر المحتمل حدوثها.

5/ الغايات المحققة من تفعيل دور الجامعة المقاولاتية نحو الاقتصاد الأخضر:

تنبثق مسألية تفعيل دور الجامعة المقاولاتية في خضم مساقية الاقتصاد الأخضر عن تحقق جملة الغايات المستبينة كالآتي:

❖ **الغايات المحققة على مستوى الفاعل الاجتماعي:**

مفادها اكتساب العقلية الريادية التي تشير حسب طرح **بوسمان وفرنهابر – Bosman and Fernhaber** إلى الميل نحو البحث عن الفرص مع تقييمها واستغلالها؛ بينما كل من **د كارولیس وليتزكي – De Carolis and Litzky** يعتبرانها نهج مبتكر للتفكير والفعل،[8] حيث يكتسب الفاعل الاجتماعي العقلية الريادية الخضراء ذات المنطلق الأيكولوجي ضمن بوتقة المعارف المحصلة ذات التأطير العلمي، والنهج الأكاديمي؛ كما تمكن الفاعل الاجتماعي من الاعتماد الفرداني ، وتعزيز الثقة مع المبادرة الطوعية.

❖ **الغايات المحققة على المستوى الجامعي:**

تثمين الجهود الأكاديمية، وإحالة القضايا الاقتصادية والبيئية لذوي خبرة وكفاءة معرفية أدائية، إضافة إلى زيادة حصيلة الدخل الأكاديمي، والتمويل الذاتي مع

الاستثمار في الرأسمال البشري الذي مفاده تحسين الأداء الجامعي عن طريق تطوير مرافقها البحثية.

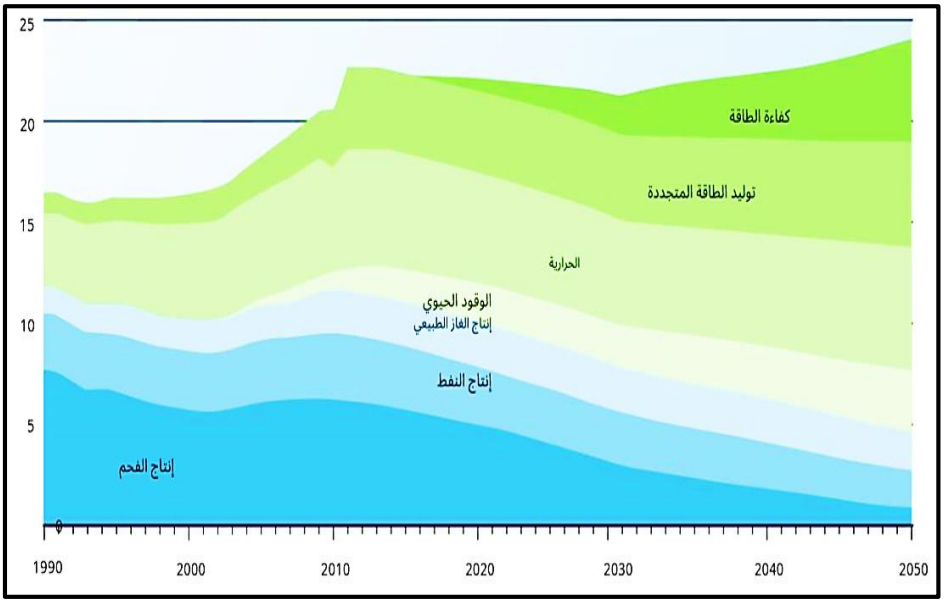
- **الغايات المحققة على المستوى المجتمعي:**

بلورة الفكر البيئي ضمن مساقية العقل الجمعي في المحافظة على الأطر الأيكولوجية، وتحقيق الرفاه المجتمعي عن طريق العيش السليم وفق مقتضى الصحة الطبيعية، وتحقيق الأمن الغذائي.

- **الغايات المحققة على المستوى الاقتصادي:**

ترتبط بتجنب هدر الموارد الطبيعية، والاستفادة من الطاقات المتجددة مع انخفاض التكاليف الناجمة عن عملية التصنيع والاعتماد الطاقوي غير الطبيعي، إضافة إلى زيادة العمالة المشتغلة، واستمرارية النشاط الاقتصادي عبر ارتفاع مستوى الدخل القومي وتقوية مؤشرات النماء المستديم، حيث أسفر **برنامج هيئة الأمم المتحدة للبيئة** ضمن تقرير له في خضم طرح استردادي، واستشرافي عبر مراحل زمنية محددة بخصوص تقديرات العمالة بالمليون، وطبيعة الإنتاج الطاقوي بين المصطنع والطبيعي الموضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تمثيل بياني مساحي يوضح الإجمالي العالمي للعمالة في قطاع الطاقة مع الاستثمار الأخضر ذات البعد الاستشرافي.



المصدر: تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة.[9]

حسب فحوى الشكل رقم (02) يلحظ أن عقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين متمحور حول إنتاج الفحم بتعداد عمالة مقدرة بقرابة ثمانية ملايين مع احتمال وجود تراجع بحول عام 2030م، والاهتمام الطاقوي من حيث الكفاءة منطلق سنة 2020م مصحوبة بعمالة الاشتغال فيها في خضم طرح الاستشرافي لعام 2050م، ففي خضم الأخذ بنهج الاقتصاد الأخضر كمقصد تنموي يمكن تقييمه

وفق ثلاث مجلات مفادها توليد الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة اعتمادها ضمن البنى التحتية الرقمية ثم معدل التوظيف الرقمي في الصناعة؛[10] لكن عند النظر في المسألة الرقمية وجب احتمال مؤشرات تحولية مفادها التعطيل الرقمي نتيجة الأحداث الطبيعية على سبيل المثال الرياح الشمسية، وتقلبات المناخ خصوصا تغير الحقل الكهرومغناطيسي لكوكب الأرض عبر الانعكاس القطبي له.

❖ **الغايات المحققة على مستوى الدولة:**

تتمثل في استمرارية الوجود الاعتباري للدولة مع تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لها خصوصا في ظل التغيرات الحاصلة على مستوى التمثل الدولي، والفرض السلطوي نحو الهيمنة، إضافة إلى الإشكالات البيئية المقامة على التحولات المناخية المترتب عنها تضرر البنى التحتية التي من شأنها تكلف الدولة خسائر كبيرة قد تجعلها على المحك، كما أن التوجه الجامعي الريادي المسند له المقاصد الاقتصادية تسفر عن اهتمام الدولة بالفئة النخبوية مع توظيفها ضمن عملية اتخاذ القرار، وإدارة المخاطر، فمن خلالها ترتقي الدولة لمستوى السيادة الدولية، وتكون في مصاف ذوي القوة ذات المنحى الاقتصادي، وبناء استراتيجيات على المدى الطويل تضمن مسعاها التحقيقي؛ لأن الوضع الراهن ليس في كيفية الوصول للقمة بل البقاء لفترة أطول.

الخاتمة:

ضمن أطر معالجتنا البحثية المتمحورة حول الجامعة المقاولاتية، والاقتصاد الأخضر يمكن القول أنه وجب إعادة النظر في الممارسات الأكاديمية سواء من الناحية الإدارية في خضم عملية التوزيع

السلطوي التي تقتضي إسنادها لفواعل أكاديمية ذات كفاءة مسؤولة اجتماعيا مقصدها الصالح العام وليس تحقيق مصالح خاصة على حساب مقصدية الوجود الأكاديمي، وأهداف الجامعة ككل، إضافة إلى تفعيل المنجزات البحثية عبر مختلف الاختصاصات مع ربطها بالهيئات المعنية بها؛ ناهيك عن تثمين الجهود المبذولة من طرف الفواعل البحثية، والنظر في فحوى التخصصات الأكاديمية من حيث قابلية الاستفادة المجتمعية، والتوجه نحو الاشتغال الريادي الآخذ بعين الاعتبار البعد الأيكولوجي، واستخدام الطاقات المتجددة؛ بالتالي تصبح الجامعة مؤسسة ريادية ذات إسهام سوسيو اقتصادي منسجم بيئيا.

الإحالات والهوامش:

[1]\1 Oswald Jones and others: Creating Communities of Practice " Entrepreneurial Learning in a University-Based Incubator," International Studies in Entrepreneurship, Volume (46), Springer Nature, Cham – Switzerland, 2021, p 1.

\2 Oswald Jones and others: Ibid, p 1.

\3 Umi Zulfa: Entrepreneur University, Ihya Media, Cetakan Kedua, Cilacap – Indonesia, 2020, h 57 – 58.

\4 Robert C. Brears: The Green Economy and the Water-Energy-Food Nexus, Springer Nature, the Second Edition, Cham – Switzerland, 2023, p 12, 14.

\5 Andrew Jones and Patrik Ström: Research Handbook on the Green Economy, Edward Elgar Publishing Limited & William Pratt House, Cheltenham – the United Kingdom & Massachusetts – the United States of America, 2024, p 86.

\6 Muhammad Ridwan dan lain-lain: Kewirausahaan, Universitas Putra Indonesia "YPTK" Padang, C.V Muharika Rumah Ilmiah, Padang – Indonesia, 2020, h 140.

\7 崔莹女等人: 中国绿色预算发展前景研究, 联合国开发计划署驻华代表处, 中国, 2024, 页 VI。

\8 Lisa Bosman and Stephanie Fernhaber: Teaching the Entrepreneurial Mindset Across the University " An Integrative Approach," Springer Nature, Cham – Switzerland, 2021, p 4.

\9罗伯特·艾尔斯等人: 迈向 绿 色 济 (实现可持续发展和消除贫困的各种途径), 面向政策制定者的综合报告, 联合国环境署, 法国, 2011, 页 11。

\10 路易斯·内维斯等人 :绿色发展 2030 (构建万物互联的智能世界), 华为技术有限公司, 深圳 - 中国, 2022, 页 24。